التجاري المحيط، وتسهل على المستثمر والمستهلك من جهة، وتيسر على البنوك إدارة أموالها وتحقيق عائد أكبر وتوفير بيئة آمنة من حيث تقليل مستوى المخاطرة من جهة أخرى. ينظر موقع الهيئة على الرابط الأتي:

كما انها تعني (متابعة وفحص وتحليل الأنشطة والأعمال والتصرفات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وذلك بإستخدامها الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ووضع البدائل المشروعة لها وتقديم التقارير الى الجهات المعنية متضمنة إبداء الرأي الشرعي والقرارات والتوصيات والإرشادات)[١]. نرى في هذا التعريف بيان وتوضيح دقيق ومفصل لمعنى الرقابة الشرعية لكنه يسلط الضوء على دور الهيئة أكثر مما هو عليه للرقابة الشرعية بالتحديد .

وفي تعريف آخر تمثل الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية (حق شرعي يخول الهيئة الشرعية سلطة معينة تمارسها بنفسها وعن طريق أجهزتها المعاونة بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المالية وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية)[٢]. نجد في هذا التعريف عدم تحديد لنوع السلطة وكان الأجدر لو أنه تم التعريف بوصفها (سلطة رقابية).

كما تعني الرقابة الشرعية (التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المصرفية لقواعد الشريعة الاسلامية وفقاً لفتوى صادرة من جهة الفتوى)[٣]. نميل لهذا التعريف بالتحديد كونه جامع مانع يمثل بالفعل ما قل ودل بالرغم من إنه موجز لكنه يحمل المعنى الصميم للرقابة الشرعية.

---

(١) د. عبد الستار أبو غدة: الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الاسلامية، حولية البركة،ع٤، ٢٠٠٢، ص٢٥-٢٦.

(٢) د. عبد الحميد محمود البعلي: الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الاسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية، ص ١٧، على الرابط الآتي:-
http://www.kantakji.com/fatawa

(٣) الرقابة الشرعية في البنوك الاسلامية: بحث منشور في مجلة اضاءات، معهد الدراسات المصرفية ، الكويت ، س ٥، ع١، ٢٠١٢،ص٣.

٢- الرقابة الشرعية في الاصطلاح القانوني:- (حق يخول صاحبه سلطة اصدار القرارات اللازمة لإنجاح المشاريع ٠ كما قد تحمل معنى الوصاية من جانب سلطه أعلى لفرض حدود وقيود معينه تؤدي الى أهداف التنظيم الاداري الذي يتطلبه المشروع ، فالرقابة في علم الادارة تهدف الى مساعدة الادارة في التأكد من إنجاز الأهداف المعتمدة والحاجة إليها قائمة مادام إحتمال الخطأ في التنفيذ قائماً)[١].

كما تعني في تعريف آخر:- (الوسيلة التي يمكن بواسطتها التأكد من مدى تحقق الأهداف المنشودة بكفاية وفاعلية في الوقت المحدد)[٢].

ثالثاً:- تعريف هيئة الرقابة الشرعية

بعد أن تعرفنا على معنى الرقابة الشرعية في الاصطلاحين الشرعي والقانوني ينبغي علينا الآن أن نتعرف على الهيئة التي تمارس هذه الرقابة ونعني في كلامنا هذا هيئة الرقابة الشرعية.

وقد عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية على إنها (جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الاسلامية وله إلمام بفقه المعاملات ، ويعهد لهيئة الرقابة توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والاشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية ، وتكون فتواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة) [٣].

---

(١) د. عبد الباري مشعل : استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآليات العمل، المؤتمر الرابع الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية، البحرين،٢٠٠٦، ص ٦.

(٢) عمر الشوبكي: دراسات وأبحاث مبادئ الرقابة على أعمال الادارة العامة في الأردن ،عمان ، معهد الادارة العامة، ١٩٨٩، ص ٣١.

(٣) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية ، ٢٠٠٤ ، الفقرة ٢ من معايير الضبط رقم ١.

وفي تعريف آخر هي (اللجنة التي تقوم بالإفتاء والإجابة عن الاستفسارات التي ترد إلى الهيئة من قبل كافة الجهات التابعة للمؤسسة المالية . كما تعنى بالنظر في أعمال المؤسسة وأنشطتها المالية المختلفة وإصدار الرأي الشرعي حيالها، والنظر في العقود وصيغ الاستثمار والمنتجات المالية التي تعلن عنها تلك المؤسسة) [١].

نلاحظ إن جميع التعاريف الشرعية التي بينت معنى الرقابة الشرعية تصب في إناء واحد وهو أن هذه الرقابة تعني التوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية وعدم مخالفتها في أعمال الصيرفة الاسلامية حرصا على تطابق الاسم مع المسمى ونميل بدورنا الى التعريف الذي خلصت إليه هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الاسلامية والذي أوردناه في بداية التعاريف كونه بالإضافة الى اشتراكه مع غيره من التعاريف فيما تم ايراده أعلاه من الهدف الذي تسعى له الرقابة الشرعية يشير هذا التعريف الى عناصر أساسية في الرقابة الشرعية كالاستقلالية والالزام في القرارات.

الفرع الثاني

الطبيعة الشرعية والقانونية للرقابة الشرعية

ولغرض الوصول الى الطبيعة الصحيحة للرقابة الشرعية في مجال الشرع والقانون لابد لنا من تقسيم هذا الفرع على نقطتين وكما يأتي:-

أولاً:- الطبيعة الشرعية للرقابة الشرعية:-

مثلما تعددت وتنوعت التعاريف التي جاء بها الفقهاء لبيان معنى الرقابة الشرعية كذلك الحال بالنسبة للطبيعة الشرعية لها فقد كان هناك جدل فقهي حول تكييفها بسبب تداخلها وتشابهها مع غيرها من المعاملات المالية الاخرى مثل الإفتاء والحسبة والاجارة والوكالة، وسنفصل ذلك كما يأتي:-